

# من أين لك هذا!؟

(الحالة الكويتية)





تزايد استياء المواطنين في العالم العربي عن تنامي ظاهرة الفساد؟



القاعدة :

أن إساءة استغلال الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب خاصة  
يترك أسوأ الأثر على الطبقة العاملة ،  
وأن حلقة الصلة بين سوء نظم الإدارة العامة  
والحوكمة والفقير الدائم .. صعبة الكسر.





## فكرة أساسية

ان كافة السلطات و المؤسسات الحكومية هي وكيل عن الشعب في إدارة شئون الدولة هذا التوكيل الضمني يجعل الشعب بوصفة مصدر السلطات جميعا هو الأصل ، و لا يحق للوكيل أن يمنع الأصل من الوصول لأي معلومات و يفترض بأن تكون العلاقة بينهما تتسم بالشفافية و الوضوح الكامل .







## عوامل يجب توافرها في التشريع الوطني

الانسجام

الفعالية

المركزية

الشمولية







أي تشريع لإقرارات الذمة المالية و الإفصاح عن الممتلكات  
لا يشمل كافة العناصر التالية هو تشريع منقوط و لا يلبي  
المعايير المطلوبة لتحقيق الشفافية الكاملة و النزاهة الوطنية .

حرية الاطلاع  
و الحصول على  
المعلومات

حظر تعارض المصالح

إقرار الذمة المالية

مدونات السلوك الوظيفية





## المركزية

الحيادية

المعرفة

الامكانيات

السلطة

منظمات المجتمع المدني + الصحافة الاستقصائية



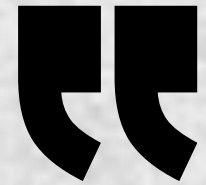


## الفعالية

اجرائي

وقائي

المراجعة المسبقة للإقرارات + الإفصاح الطوعي و الاجباري







## الانسجام

كافة القطاعات تعمل  
كوحدة واحدة .

لا يتعارض مع  
تشريعات اخري .

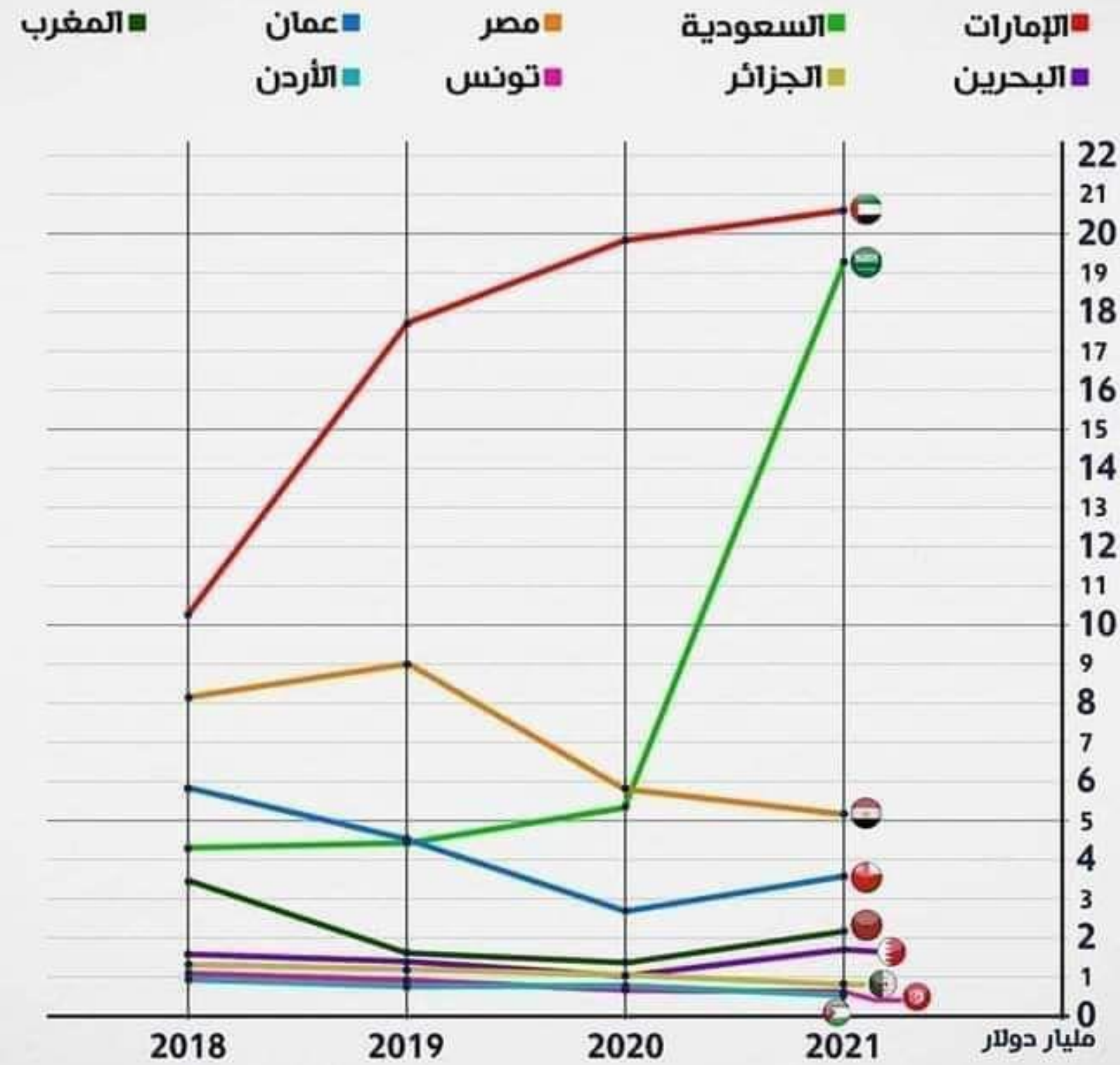
السرية + تبادل المعلومات





## الثقة و الحماية

### كيف نجحت الدول العربية في اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة في 4 سنوات؟



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة

### الحماية:

المال العام  
النظام الاقتصادي  
منظومة القيم  
الأمن الوطني

### الثقة:

المواطنين و المقيمين  
المحيط الإقليمي  
الجهات الدولية  
الدول المانحة



## الخاتمة

يمكن أن يلعب إفصاح المسؤولين الحكوميين عن ممتلكاتهم ودخولهم ( أصبح إلزاميًا في ١٦٠ دولة الآن ) دورًا رئيسيًا في التحقيقات المعنية بالفساد، وكذلك عند المساءلة العامة ، ووفقًا لمفهوم الإفصاح فإن إقرارات الذمة المالية لا تكشف عن الثروات غير المعلنة، ومع ذلك فهي تشجع عملية البحث، إذ إن الكشف عن إقرارات الذمة المضللة التي يقدمها المسؤولون قد تؤدي في بعض الأحيان إلى فضائح سياسية.

وبصفة عامة تختلف قوانين الذمة المالية فيما بينها اختلافًا كبيرًا، فيما يتعلق بالتفاصيل المطلوب تضمينها في الإقرارات والمعدل المُفترض أن تُقدم به هذه التقارير وما إذا كان تطبيقها يتجاوز المسؤولين الحكوميين أو كان الالتزام بتقديمها خاضعًا لرقابة، وبأي قدر يفصح هؤلاء عن ممتلكاتهم، إلا أن خارطة الطريق الحقيقية تكمن في القوانين التشريعية التي تواكب المعايير الدولية المعتمدة .

رئيس جمعية الشفافية الكويتية  
ماجد مفرج المطيري